



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ميسان
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة في العراق 2007-2020

بحث مقدم من الطلبة

حسين علي شواي

حسين رزاق وهاب

إلى مجلس قسم اقتصاد - كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة ميسان، وهو جزء من متطلبات

نيل شهادة البكالوريوس

ياشرف

ا.د معن عبود علي

2024م

1445هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

((هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ
الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ))

صدق الله العلي العظيم

(سورة الجمعة آية -2)

الاهـداء

الى وجه الله عز وجل الذي منحنا القوة والإرادة لإتمام هذا البحث.
الى من بلغ البحث وأدى الأمانة ونصح الامه الى نبي الرحمة ونور العالمين.

الى من اوصاني ربي بهما خيرا فقال:

((فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفْ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا))

(الاسراء: الآية ٢٣).

الى اسرتي الكريمة.

الى من تتلمذت على ايديهم الى كل من علمني حرفا في مسيرتي العلمية

الى كل من قدم لي يد العون والمساعدة وشجعني في مسيرتي الدراسية.

حب وتقدير ووفاء ولا يكفيكم الجزاء الا رب الارض والسماء.

اليكم جميعا اهدي هذا الجهد المتواضع.

شكر وتقدير

اولا الشكر لله عز وجل من قبل ومن بعد على نعمه وفضائله التي لا تحصى ولا تعد. ولا يسعني الا ان اقول:

(وَقَالَ رَبِّ اَوْزِعْنِي اَنْ اَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي اَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَاَنْ اَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَاَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ)

(النمل: 19)

الشكر لإدارة جامعة ميسان وَاخص بالشكر كلية الإدارة والاقتصاد وهيئة تدريسيها الكريمة وأود ان اعبر عن امتناني وشكري العميق ل (م.د.معن عبود علي) لقبوله مهمة الاشراف على هذا البحث وعلى توجيهاته وملاحظاته القيمة التي أمدني بها خلال فتره اعداد هذا البحث. واتقدم بالشكر والتقدير الى كل من كان له الفضل في اخراج هذا البحث في هذه الصورة ولو بالفكرة او المشورة. واخيرا أتوجه شكري الى اساتذتي واعضاء لجنة المناقشة لما بذلوه من وقتهم الثمين ولما سيضيفونه الى هذا البحث من ثراء علمهم، واصاله فكرهم، وتزويدي بالملاحظات القيمة التي سيكون لها باذن الله الاثر المفيد في وصول هذا البحث الى غاية طيبه

إقرار المشرف

اشهد إن إعداد هذا البحث الموسوم

(الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة)

الذي تقدم به الباحثان:

حسين علي شواي

حسين رزاق وهاب

قد جرى تحت إشرافي في جامعة ميسان / كلية الادارة والاقتصاد /قسم الاقتصاد
وهو جزء من متطلبات درجة البكالوريوس في العلوم الاقتصادية

إقرار المشرف

اسم المشرف:-

الدرجة العلمية:-

2024/ /

بناء على توجيه المشرف أشرح هذا البحث للمناقشة

أ.م حيدر صباح طعمة

رئيس قسم الاقتصاد

المحتويات

أ	الاية
ب	الاهـداء
ت	شكـر وتقديـر
ث	إقرار المشرف
ج	المحتويات
1	المقدمة
2	الفصل الأول
2	منهجية البحث
2	أهمية البحث:
2	هدف البحث :
2	فرضية البحث:
2	منهج البحث:
2	هيكلية البحث:
3	الفصل الثاني
3	الاطار النظري للبحث
3	الاقتصاد الأخضر
8	التنمية المستدامة
11	الفصل الثالث
11	السياسات المتبعة من قبل العراق للتحويل نحو الاقتصاد الاخضر
11	حسب اهداف التنمية المستدامة 2030
17	الاستنتاجات:
18	التوصيات:
19	المصادر

المقدمة

نال موضوع الاقتصاد الأخضر في السنوات الاخيرة اهتماماً كبيراً على كافة المستويات المحلية والاقليمية والعالمية، من قبل العديد من الهيئات والباحثين والمنظمات الدولية المهتمة بالشأن الاقتصادي والبيئي، بسبب انتشار وتفاقم العديد من الظواهر المؤثرة سلباً في البيئة، كالتغير المناخي والاحتباس الحراري وانواع عديدة من الملوثات واستنزاف الموارد الاقتصادية الطبيعية الخ، فضلاً عن الآثار المتولدة عنها في المتغيرات الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء حيث يسعى الاقتصاد الأخضر الى تعزيز الترابط بين النشاط الاقتصادي من جهة، وأهداف البيئة والتنمية المستدامة من جهة اخرى، من خلال سياسات اقتصادية فعالة تحافظ على البيئة وتحد من تدهورها نتيجة التغيرات الحاصلة في ظواهر عديدة أصبحت تؤثر على الحياة البشرية بشكل عام في كافة جوانبها .

تشير الاحصاءات الى تزايد معدل النمو في الاقتصاد الأخضر في العديد من بلدان العالم لاسيما المتقدمة ذات الدخل المرتفع. وهذه الزيادة لها آثار متعددة في عملية تحقيق التنمية بشكل عام والتنمية المستدامة بشكل خاص، تبرز من خلال الآثار المتولدة في مكافحة الفقر، وخلق فرص العمل ودعم المساواة الاجتماعية، واستخدام الطاقة المستدامة النظيفة بدلاً من الوقود الأحفوري، وتشجيع كفاءة استخدام الموارد والطاقة، كما يساهم في معيشة حضرية أكثر استدامة مع خفض معدلات انبعاث الكربون، فضلاً عن ذلك فإن الاقتصاد الأخضر له دوراً مهماً في بناء ثروة المجتمع من خلال ما توفره صناعات الاقتصاد الأخضر بأنواعها المختلفة.

وقد اثبتت العديد من التجارب العالمية والعربية ومنها على سبيل المثال (اميركا، المانيا، المغرب، الامارات العربية المتحدة) نجاحها في مجال الاستثمار الاخضر ، مما يؤكد امكانية نجاحها في بلدان اخرى.

الفصل الأول منهجية البحث

أهمية البحث:

تتأى أهمية البحث من الدور الذي يلعبه الاقتصاد الأخضر بأبعاده الأربعة والمتمثلة بـ (كفاءة واستدامة استخدام الموارد وحماية رأس المال الطبيعي والفرص الاقتصادية الخضراء والاندماج الاجتماعي) في الاقتصاد، بكونه أحد الأعمدة الرئيسية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة متمثلة بعدد من المتغيرات الاقتصادية، فضلاً عما يولده من اثار ونتائج في تلك المتغيرات.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث بتفاقم مشكلة التلوث البيئي على المستوى العالمي سواء في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، عبر العديد من الظواهر والمؤشرات، مما يولد تأثيرات سلبية في تحقيق الاستدامة للموارد الاقتصادية سيما غير المتجددة منها بسبب الاستنزاف الشديد لهذه الموارد خارج نطاق الاستخدام الاقتصادي الامثل والكفوء.

هدف البحث:

يهدف البحث الى تسليط الضوء على ماهية الاقتصاد الأخضر وتوضيح دوره في التنمية الاقتصادية عامة والتنمية المستدامة بشكل خاص، وذلك من خلال تحليل حجم الاقتصاد الأخضر بأبعاده الأربعة.

فرضية البحث:

يفترض البحث بأن زيادة معدل نمو الاقتصاد الأخضر له دوراً ايجابياً في تحقيق التنمية المستدامة بشكل خاص، الا ان اثاره في البلدان مرتفعة الدخل تكون اعلى مقارنة بالآثار في البلدان متوسطة أو منخفضة الدخل عبر المؤشرات قيد الدراسة.

منهج البحث:

يقوم البحث على اتباع المنهج الوصفي التحليلي، لغرض تحليل متغيرات الاقتصاد الأخضر ومتغيرات التنمية المستدامة (٢٠٠٧-٢٠٢٠) من اجل الوقوف على الآثار والتحويلات المترتبة وتحديد أبعاد المشكلات والتحديات على تطورها خلال مدة الدراسة .

هيكلية البحث:

يتضمن البحث ثلاث مباحث رئيسية تناول فيها المبحث الأول على واقع الاقتصاد الأخضر بينما ركز المبحث الثاني على التنمية المستدامة اما المبحث الثالث نتناول فيه السياسات المتبعة في العراق للتحويل نحو الاقتصاد الأخضر.

المبحث الثاني الإطار النظري للبحث

الاقتصاد الأخضر

يتناول البحث في هذا الجزء نشأة مفهوم الاقتصاد الأخضر وأهميته ومبادئه والفرق بينه وبين الاقتصاد والتقليدي وذلك على النحو التالي:

الاقتصاد الأخضر النشأة والمفهوم

ظهر مصطلح الاقتصاد الأخضر لأول مرة في عام ١٩٨٩، في إحدى الدراسات التي أعدها مركز لندن للاقتصاد البيئي (تقرير بيرس) وربط التقرير بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، من خلال دراسة السياسات الاقتصادية والمالية. (نجاتي، 2014: 14)

ولم يحظ مفهوم الاقتصاد الأخضر بالاهتمام الدولي في ذلك الوقت، ولكن عاد المصطلح للظهور مرة أخرى عام ٢٠٠٨ عقب الأزمات المالية العالمية التي أدت إلى تأثيرات اقتصادية واجتماعية سلبية، حيث فقد العديد من الأفراد وظائفهم ومصادر دخلهم وقد تزامنت هذه الأزمة مع أزمة الغذاء العالمية في نفس الفترة، حيث ارتفعت أسعار المنتجات الغذائية الأساسية وتعرض حوالي مليار شخص لخطر الجوع وسوء التغذية، وأخيرا جاءت أزمة المناخ لتزيد الأمور تعقيدا.

منذ ذلك الحين بدأ برنامج الأمم المتحدة للتنمية في الترويج لمفهوم الاقتصاد

الأخضر كوسيلة لمواجهة الأزمات العالمية والحفاظ على الاستدامة البيئية. وفي هذا السياق، دعت الأمم المتحدة إلى عقد مؤتمر للتنمية المستدامة بعنوان الاقتصاد الأخضر في عام ٢٠١٢. (برنامج الامم المتحدة للبيئة، 2011: 9)

وقد تعددت المفاهيم التي قدمت لمصطلح الاقتصاد الأخضر منذ ذلك الحين، وقد عرف برنامج الأمم المتحدة للاقتصاد الأخضر على أنه "اقتصاد يهدف إلى تحسين رفاهية الانسان والمساواة الاجتماعية، وتقليل المخاطر البيئية وندرة

الموارد الإيكولوجية، مع إيلاء أهمية متساوية للتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية. " (UNEP,2011:1-52)

وقد وصف البنك الدولي الاقتصاد الأخضر بأنه نوع من الاقتصاد يهدف إلى تقليل الانبعاثات الكربونية وتحقيق كفاءة استخدام الموارد، من خلال التركيز على كيفية الإنتاج وتأثيره على البيئة. " (الكواز،2014: 4)

ووصفت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الاقتصاد الأخضر بأنه "استراتيجية تهدف إلى الحفاظ على استدامة النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل اللازمة للحد من الفقر، وذلك في مواجهة تفاقم قلة الموارد وأزمة المناخ. " (UNESCAP,2012:3)

يطلق على الاقتصاد الأخضر هذا الاسم لأنه يعتمد على استخدام الطاقة المتجددة، بدلاً من الاعتماد على الوقود الأحفوري والنفط الذي يلوث البيئة ويستنزف الموارد الطبيعية، وهو ما يميزه عن الاقتصاد التقليدي. (مسعودة،2019: 93)

أهداف التحول نحو الاقتصاد الأخضر:

يهدف التحول إلى الاقتصاد الأخضر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها (المالكي،2017: 2)

- ١- ربط متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية بحماية البيئة.
- ٢- تغيير المسار الذي تنتهجه الدول والحكومات والشركات العابرة للقارات في التعامل مع الموارد الطبيعية والبشرية، وذلك من خلال تعزيز الممارسات الاستدامة والحد من الآثار السلبية للتنمية على البيئة
- 3- يعتبر الاقتصاد الأخضر أداة مهمة لتحقيق التنمية المستدامة وزيادة كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، مما يساعد في تحقيق الازدهار الاقتصادي

والأمن الاجتماعي وتقليل الآثار السلبية على البيئة يتضمن مفهوم الاقتصاد الأخضر توجيه الاستثمارات الحكومية.

٤- والخاصة نحو رفع كفاءة الموارد وإنتاجية الطاقة والمياه، وخفض النفايات والتلوث.

5- يهدف مفهوم الاقتصاد الأخضر إلى تأمين محركات نمو جديدة، وذلك من خلال البحوث والتطوير للتقنية الخضراء والإدارة المستدامة للأصول المحلية والطبيعية والثقافية، مما يساعد على دعم الاقتصاد المحلي وخلق فرص عمل جديدة ودعم الفقراء. يساعد الدولة في مواجهة آثار تغير المناخ. (المالكي، ٢٠١٧: ٢)

أهمية الاقتصاد الأخضر:

ترجع أهمية الاقتصاد الأخضر إلى تزايد المشكلات العالمية المتعلقة بالمناخ والاحتياجات الطارئة بالإضافة إلى احتمالات تزايد تلك المشكلات بحلول عام ٢٠٣٠، حيث يتوقع حدوث الآتي: (voumik,2014;119)

- 1 - شهد الطلب العالمي على الطاقة زيادة بنسبة ٢٤ .
- 2- ارتفع سعر برميل النفط إلى ١٢١ دولارًا.
- 3-ازدادت نسبة انبعاثات الكربون بنسبة ٢٤ %
- 4 - سجلت متوسط درجة حرارة الأرض ارتفاعًا بنسبة ٦ درجات مئوية.
- 5- شهد الناتج المحلي الإجمالي انخفاضًا تتراوح نسبته بين 4% و ١١% -٦- يتوقع وجود أكثر من مليار شخص يعيشون بدخل يقل عن دولار واحد في اليوم، و ٣ مليارات شخص يعيشون بدخل يقل عن ٢ دولار في اليوم. يمثل الاقتصاد الأخضر مسارًا هامًا لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، ويتحقق ذلك

عن طريق استخدام التكنولوجيا الخضراء في الإنتاج وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك، مما يحد من النفايات والتلوث.

الفرق بين الاقتصاد التقليدي والاخضر

جدول (1) يوضح الفرق بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الاخضر

الاقتصاد الاخضر	الاقتصاد التقليدي	
الطاقة المتجددة	الوقود الاحفوري	مصدر الطاقة
الاستغلال الامثل للموارد الطبيعية ومراعاة قدرتها على عدم التجدد	سوء استغلال الموارد الطبيعية	استغلال الموارد الطبيعية
يراعي التوازن بين البعد البيئي والاقتصادي والاجتماعي	لا يهتم بالبعد البيئي ينتج عنه مستويات عالية من التلوث	البعد البيئي
يهدف الى تحقيق استدامة في التنمية ومرعاه المخاطر البيئية	مستويات عالية من النمو الاقتصادي لكن نمو مشوه	النمو الاقتصادي
تكنولوجيا نظيفة تحافظ على الموارد الطبيعية واعادة تدوير الموارد	كثيفة الانتاج نتج عنها ارتفاع مستويات التلوث	التكنولوجيا
يهدف الى تحقيق العدالة في التوزيع من خلال خلف فرص عمل خضراء ومعالجة مشكلة الفقر	عدم عدالة توزيع الدخل وارتفاع مستويات الفقر	العدالة الاجتماعية

1- ابو عليان، حسام، (٢٠١٧)، الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في فلسطين استراتيجية مقترحة"، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الازهر غزة، فلسطين.

المعوقات

هناك العديد من التحديات التي ستواجه الدول في مرحلة تحولها الي الطاقة النظيفة (الخضراء) والتي تتطلب تكثيف الجهود من أجل التغلب على هذه التحديات ومن هذه التحديات: (ابو السعد واخرون، 2017: 15-16)

١- عدم فاعلية التخطيط في مجال السياسات التنموية.

٢-تفشي مشكلة البطالة بين فئة كبيرة في المجتمع وخاصة فئة الشباب الناتجة عن تحول الوظائف من قطاعات الى أخرى حيث أن زيادة الوظائف في قطاعات معينة يقابلها تراجع في عدد من الوظائف في قطاعات أخرى خاصة في المرحلة الانتقالية.

٣-تأثر التجارة من خلال سياسات الحماية فضلاً عن الحواجز الفنية الاضافية أمام التجارة.

٤-لا زالت مشكلة الفقر تلقي بظلالها على سياسات التحول نحو الاقتصاد الأخضر إذ أن أكثر من خمسة وأربعين مليون عربي يفتقرون الى الخدمات الصحية الدنيا والى المياه النظيفة والافتقار الى كفاءة استخدام المياه العذبة ومصادر الطاقة.

٥-إن التحول الى الاقتصاد الأخضر يعد خياراً مكلفاً ولا يمكن لنتائجه أن تظهر في الاجل القصير على الصعيدين الاقتصادي والبيئي ومن الممكن ان يتحقق التحول على حساب الاهداف الإنمائية الأخرى. فمثلاً في البلدان العربية تبلغ كلفة التدهور البيئي خمسة بالمائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي.

التنمية المستدامة مفهوم التنمية المستدامة

يعد مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم واسعة التداول، إذ عرفت من قبل العديد من المنظمات الدولية والهيئات واللجان والباحثين المهتمين بهذا الشأن ومن بين تلك التعريفات يمكن ان نذكر الآتي:

عرفت من البنك الدولي على انها العملية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن اتاحة الفرص التنموية الحالية نفسها للأجيال القادمة، وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل او زيادته المستمرة عبر الزمن. وعرفتها منظمة الاغذية والزراعة (الفاو 1989) بأنها ادارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغيرات التقنية والمؤسسية بما يضمن التحقيق والاشباع الدائم للاحتياجات الانسانية الحاضرة والمستقبلية على ان تحمي مثل هذه التنمية، الارض والماء والموارد الجينية الحيوانية والنباتية مع كونها لا تضر بيئياً وملائمة تقنياً ومجدية اقتصادياً ومقبولة اجتماعياً (البريدي، ٢٠١٥: ٥١-٥٢)

وعرفها معهد الموارد العالمية في تقريره حسب الاقسام الآتية (بدران، ٢٠١٤: ٨٦)

اقتصادياً: وتعني بالنسبة للدول المتقدمة التخفيض في استهلاك الطاقة والموارد، أما بالنسبة للدول النامية فتعني التوظيف الأمثل للموارد المتاحة من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر.

اجتماعياً: تعني السعي من أجل تحقيق الاستقرار في النمو الديموغرافي، ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية، لاسيما في المناطق الريفية.

بيئياً: تعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية.

تكنولوجياً: تعني نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم
تكنولوجيات غير ضارة بالبيئة.

تركز اغلب الآراء والكتابات على تعريف لجنة البيئة والتنمية التابعة للأمم
المتحدة والمعروفة بلجنة (بورتلاند) بأنها " التنمية التي تغطي احتياجات الحاضر
دون الاضرار بقدرة الاجيال المستقبلية على تغطية احتياجاتها " (سماقه ئي،
٢٠٠٦ : ١٠٠)

خصائص التنمية المستدامة

تتميز التنمية المستدامة عن المفاهيم التنموية السابقة بعدد من الخصائص يمكن
أن نذكر منها الاتي: (ابو النصر، ٢٠١٧ : ٨٤) (الغزاوي، ٢٠١٦ : ٥٧)

1- تعد اشد تدخلاً وأكثر تعقيداً من التنمية بشكل عام لاسيما فيما يتعلق بما هو
طبيعي وما هو اجتماعي.

2- تسعى الى تلبية متطلبات واحتياجات أكثر الشرائح فقراً في المجتمع للحد من
تفاقم الفقر العالمي عن طريق تحقيق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي
والاجتماعي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية.

3- لا يمكن فصل عناصرها وقياس مؤشراتها نتيجة لتداخل الأبعاد الكمية
والنوعية التي تتضمنها.

4- انها تنمية عادلة تقوم على فكرة العدالة بين الأفراد وبين الأجيال وبين الشعوب
إلى جانب الاهتمام بدور المجتمع المدني ومنظماته وجميع فئاته لاسيما النساء
والأطفال في الأنشطة التنموية بما يسهم في رفع مستوى معيشة أفرادهم.

5- تهتم بالموارد سواء كانت بشرية أو بيئية أو مجتمعية وتعمل جاهدة من خلال
أنشطتها على التوعية بالمحافظة عليها واستثمارها لاسيما في ارتباطها بالتنمية
البشرية.

6- أهمية البعد الزمني فهي تهتم بالتخطيط الحاضر والمستقبل لأطول فترة زمنية بعكس المفاهيم السابقة للتنمية التي لا تهتم
بالبعد المستقبلي وتلبية احتياجات الاجيال القادمة.

7- لها القدرة على تجاوز المعوقات وتضييق الفجوة بين البلدان النامية والمتقدمة كون انها تسعة لتحقيق النمو وتراكم المعرفة واستمرار التطور في المجال المادي والمعنوي بما يضمن عدم استنزاف الموارد الطبيعية للبلدان.

8- تعتمد بشكل اساسي على مقوماتها المختلفة من داخل الحيز الجغرافي لاسيما في المفاصل الرئيسية لتلك المقومات المتمثلة بالإنسان والبيئة.

اهداف التنمية المستدامة

من أهم الأهداف التي تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيقها هي:(ناصر، ٢٠١٠:
١٣٥)

- أ- تحسين القدرة على إدارة الموارد الطبيعية لتحقيق حياة أفضل لأفراد المجتمع.
- ب - احترام البيئة الطبيعية من خلال تنظيم العلاقة بين الأنشطة البشرية وعناصر البيئة وعدم الأضرار بها، إضافة الى تعزيز الوعي البيئي للسكان، وتنمية إحساس الفرد بمسئوليته تجاه البيئة.
- ج - إدراج التخطيط البيئي في مراحل التخطيط الإنمائي، من أجل تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والحيلولة دون استنزافها أو تدميرها.
- د-توفير مستوى معيشة لائق والقدرة على تلبية الحاجات الضرورية منها المأكل والمشرب والمسكن والصحة والأمن.
- هـ - تقدير الذات ويعني أن يشعر الإنسان بكرامته ويشعر بتقدير نفسه.

المبحث الثالث

السياسات المتبعة من قبل العراق للتحويل نحو الاقتصاد الأخضر حسب اهداف التنمية المستدامة 2030

يتضح من الجدول (1) ان العراق خلال المدة (2018-2020) تقدم تقدما بسيطا بمقدار (9.4) نقطة في مؤشر التقدم بأهداف التنمية المستدامة، إذ وصل العراق خلال عام 2018 إلى مؤشر بلغ (53.7) وجاء في المرتبة 127 من أصل (156) دولة، وتقدم إلى المرتبة 113 من أصل (166) دولة وبمؤشر بلغ (63.1) عام 2020، محافظا على ادائه فوق المتوسط في هذا المجال ، وهذا الأمر يرجع إلى المشاكل التي ما زال العراق يقع في دائرة التحدي بها مثل الفقر والبطالة، وبطبيعة الحال فإن هذا الاداء لا يبرز تأثير جائحة (covid-19) في تحقيق اهداف التنمية المستدامة، لاسيما ما يرتبط بالفقر والعمل والبطالة (اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، 2021: 33).

الجدول (2) يوضح مسار التقدم في اهداف التنمية المستدامة للعراق (2018-2020)

السنة	مؤشر التقدم	الرتبة بين الدول	عدد الدول
2020	63.1	113	166
2019	60.8	117	162
2018	53.7	127	156

المصدر: اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة التقرير الوطني الثاني للمتحقق من اهداف التنمية المستدامة 2021، وزارة التخطيط، 2021، ص 33.

وسعى العراق خلال العقد الأول والثاني من القرن الواحد والعشرون الى اتباع سياسات المقترحة من المنظمات الدولية وتماشياً مع اهداف التنمية المستدامة عمل العراق وفق هذه الأهداف وكما يأتي:

الهدف الأول القضاء على الفقر

ان الفقر في معناه لا يشمل الفقر عدم القدرة على توفير الحاجات الأساسية فقط والتي تؤدي الى الجوع وسوء التغذية والى عدم وجود المسكن الملائم أو ضعف فرص الحصول على التعليم وما إليها من الخدمات الأساسية، فانتشار الفقر يعني تعثر خطط وبرامج التنمية لذا يركز الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة على إيجاد مجتمع خال من الفقر بحلول عام 2030 باتخاذ عدد من التدابير مثل توفير الحماية الاجتماعية للجميع والانتفاع بالموارد الاقتصادية والحد من تأثير السكان بالكوارث المتصلة بالمناخ، وينبغي أن يتمتع جميع الناس بما في ذلك أفقرهم وأشدهم ضعفا بمستوى أساس من المعيشة ومن استحقاقات الحماية

الاجتماعية، وبلغت نسبة الفقر في العراق (22.9) لعام 2007 ونتيجة لاهتمام الدولة انخفضت النسبة الى (18.9) لسنة 2012 وكان هذا الطموح ضمن أهداف استراتيجية التخفيف من الفقر، وبسبب الأزمة الاقتصادية وهجمات التنظيمات الإرهابية أدى الى ارتفاع نسبة الفقر لسنة 2014 الى (22.5%) ، ومن الجدير بالذكر أن الاهتمام الذي حصل من قبل الحكومة ما بعد عام 2014 أدى الى خفض النسبة إذ بلغت (20.05) لسنة 2018/2017 وهذا يعكس تحسين الوضع الاقتصادي والأمني و تخصص الحكومة (30) مليون دينار والتي تشكل ما نسبته (0.1) من الموارد التي تخصصها مباشرة لبرامج الحد من الفقر من إجمالي الموازنة الاستثمارية لعام 2018 ، فضلا عن الانفاق عن الخدمات الأساسية على الصحة ، التعليم الحماية الاجتماعية كنسبة مئوية من إجمالي الانفاق الحكومي إذ بلغت (8.7 ، 22.6 ، 2.3) على التوالي لعام 2017 ، لا ان الازمة المركبة (2020) التي اطاحة بالمكاسب المتحققة، إذ نلاحظ من خلال الجدول رقم (2) زيادة عدد الفقراء بشكل ملحوظ، وكما ادت الازمة المركبة منذ عام 2020 الى المزيد من التدهور في الاوضاع المعيشية وصارت المكاسب التي تحققت بعد القضاء على المجموعات ارهابية (وزارة التخطيط، 2019: 4).

جدول (3) يوضح عدد الفقراء ونسبتهم

خط الفقر (دينار)	النسبة الفقر (%)	عدد الفقراء (مليون نسمة)	السنة	
76896	22.4	6.648	2007	صدمة القاعدة وفقدان الامن
105500	18.9	6.465	2012	
105500	16.0	5.760	2014	ما قبل تنظيمات الإرهابية
105500	22.5	8.101	2014	صدمة تنظيمات الإرهابية
110880	20.5	7.37	2018	ما بعد التنظيمات الارهابية
111000	31.7	12.680	2020	صدمة كورونا
111000	26.7	11.170	2020	سيناريو التحولات الاجتماعية العامة الثابتة (1190دينار/دولار)

المصدر: اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، تقرير الوطني الثاني، 2021، ص 38

القضاء على الجوع التام

يتضمن هذا الهدف مجموعة من الغايات تشمل القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع، ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة، بمن فيهم الرضع ، للحصول على ما يكفيهم من الغذاء، كذلك تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا بشأن توقف النمو والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة، ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والحوامل وأمراض كبار السن بحلول عام 2030، كذلك يتضمن

الهدف مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية مع ضمان وجود نظم إنتاج غذائية مستدامة والحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة والحيوانات المدجنة والأليفة ، و ما تم إنجازه في العراق، تبنت استراتيجية التخفيف من الفقر 2018 2022 العديد من البرامج والسياسات التي تهدف إلى القضاء على الجوع وتحسين التغذية وتعزيز الإنتاجية الزراعية من خلال تحسين الإنتاجية وتوفير فرص العمل بتحفيز خريجي الكليات والمعاهد الزراعية على إنشاء مشاريع وشركات زراعية ، تأسيس جمعيات فلاحية لصغار الفلاحين لتقديم الدعم في الإنتاج والتسويق تدريب على استخدام الزراعة والري المستجيبة للتغير المناخي انشاء مشاريع ذات أنشطة متكاملة إنتاجية وخدمية للفقراء في الريف، إصلاح نظام البطاقة التموينية وربطها بقاعدة بيانات المشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية لاستهداف الفقراء وشمولهم بالمواد التموينية المدعومة من الدولة لتأمين غذائهم ، تنفيذ برنامج التغذية المدرسية في المناطق الفقيرة ، حملات توعية على تحسين نوعية الغذاء في المناطق الفقيرة والنائية، كذلك تبنت الحكومة في خططها ايضا العديد من البرامج الخاصة بتوفير وتحسين الانتاج الغذائي بالتعاون مع منظمة الزراعة الدولية (FAO) منها استخدام بذور جديدة مقاومة للأملاح، نقل تكنولوجيا الأجنة وإعادة الأصول الجينية للحيوانات . برامج لتعزيز المياه والأراضي، برامج لمعالجة تدهور الأراضي وتحسين ادارة المياه والري الانذار المبكر الخاص بجانب المياه، إدخال تكنولوجيا جديدة في توفير المياه وصيانة الجينات برامج في الصحة الحيوانية من الامراض الانتقالية وبرامج في وقاية النباتات، ومشاريع التحلية المياه في الزراعة (منتدى العراق للتنمية المستدامة، 2021: مقال الالكتروني).

الصحة الجيدة والرفاه

لا تزال هناك تفاوتات وتحديات كبيرة في الخدمات الصحية لا سيما بعد عام 2014 واحتلال المجموعات الإرهابية لعدد من المحافظات، من ثم أصبح هناك تباين كبير في التغطية الصحية الكاملة والشاملة في عموم البلاد فضلا عن ان النظام الصحي يركز غالباً على الخدمات العلاجية بنسبة أكبر من الرعاية وقائية والأولية (الاسكوا، 2020: 38) إذ ما زال العراق يواجه تحديات كبيرة تشكل عقبات جدية للمسار التنموي، ويعود هذا الأمر إلى أزمات التي قوضت الرعاية الأولية، لاسيما خدمات الصحة الإنجابية والتلقيح، وتسببت هذه الازمات والصرعات إلى تفاقم انتشار الأمراض، وتفاقم الأزمة الاجتماعية النظام الصحي وأزمة covid-19) وما فرضتها من الضغط على النظام الصحي نتيجة زيادة

الطلب على الخدمات الصحية، في ظل نقص الموارد البشرية والمادية وضعف البنى التحتية، وعلى الرغم من أن هذا النظام لم يكن بمستوى الطلب واللوائح الصحية الدولية، لاسيما تلك المتعلقة بالاستجابة للمخاطر الصحية والأوبئة، فقد بين تقويم أجري عام 2019، لرصد مدى توفر الأدوية العلاجية والمنقذة للحياة القائمة ضمت 531 مستحضر دوائياً، أن 12% من الأدوية الأساسية توفرت بشكل كامل في المؤسسات الصحية بما فيه الأدوية المنقذة للحياة وتلك المستخدمة في علاج الحالات الشائعة، في حين أن نصف الادوية غير متوفر في المستشفيات والمركز الصحية خلال عام 2018(العلوان،2019: 22)

وبحسب تقرير أهداف التنمية لعام 2020 فإن معدل كثافة الاخصائيين الصحيين لكل 10000 نسمة من السكان كان منخفضاً ولم يتغير بالشكل المطلوب خلال المدة 2016-2019، وعلى سبيل المثال فقد بلغ معدل كثافة الاطباء لكل 10 الاف نسمة من السكان (9) اطباء عام 2019، مقارنة بعدد الأطباء في النمسا البالغ (52) طبيباً لكل 10 الاف من السكان ، و 49 في النروج ، 43 في سويسرا والمانيا والسويد، و 30 في المملكة المتحدة و 26 الولايات المتحدة الامريكية و 25 في اليابان و 19 في تركيا بحسب بيانات عام 2019(oe.cd,2016) بسبب نقص الموارد البشرية والمادية والمالية، وعدم كفاية المباني الصحية، لاسيما لمستشفيات ومركز الرعاية الصحية، مع ذلك فقد استجابت وزارة الصحة اللازمة الصحية عبر تكثيف الجهد واستنفارها لخدمة المرضى على الرغم من نقص الموارد المادية والبشرية وينظر إلى ان تركيز الانفاق على الجانب التشغيلي واهمال الجانب الاستثماري قد ادى ذلك إلى تضيق فرص مواكبة الزيادة في الطلب على الخدمات الصحية ، وتحسين مستويات الجودة فيها.

خدمات الصحة الإنجابية في ظل (covid-19) قد شهدت تراجعاً وفقاً لمعطيات المسح السريع لا ثر جانحة كورونا على خدمات الصحة الإنجابية، فرضت عملية مواجهة الجائحة وتداعياتها تحدياً اضافياً بالنسبة للنساء، فقد تراجعت بشكل كبير خدمات الصحة الانجابية بسبب نقل أو غياب الملاكات الصحية خلال الجائحة، مع ذلك استمرت بعض الخدمات مثل صالات الولادة وصالات العمليات والردهات النسائية، عدا بعض المحافظات التي شهدت اغلاق صالة الولادة لمدة تقارب الشهر. مع ذلك فإن هناك تأثيرات للجائحة في خدمات الصحة الإنجابية المقدمة من المؤسسات الصحية للنساء.

وتلتزم السياسة الصحية في العراق 2014-2023 بالاستثمار في المشاركة المجتمعية والدعم التطوعي للاستعداد للطوارئ مع التركيز على بناء القدرات

البشرية والنظم المتكاملة المستدامة. وخلال الأزمة الصحية كان المتطوعون مع الهلال الأحمر العراقي يسهمون في رفع الوعي في المجتمعات والمدارس حول كيفية الحد من مخاطر فيروس (COVID-19) والبقاء بصحة جيدة وحماية الآخرين، وأطلقت وزارة الصحة العراقية بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية (WHO) حملة توعية بعنوان "صحتك مهمة" في المناطق المكتظة بالسكان والمعرضة للمخاطر في ذي قار وميسان والبصرة وواسط والسليمانية، قدم 650 متطوعاً مجتمعياً بما في ذلك الشرطة المجتمعية التي تعمل تحت إشراف الشركاء المنفذين لمنظمة الصحة العالمية والجمعية الطبية العراقية الموحدة ووزارة الشباب والرياضة الدعم للحملة ووزعت الفرق أكثر من 360 ألف من مواد المعلومات والتعليم والاتصال ومعدات الحماية الشخصية على ما يقرب من 5 ملايين شخص في المحافظات الخمس (وزارة التخطيط، 2019: 46).

التعليم الجيد

بعد التعليم الجيد والوصول الى التعلم مدى الحياة (Long Life Learning) من أهم المنطلقات الأساسية للتنمية المستدامة، ذلك لأن هذا المفهوم أوسع من مجرد الالتحاق بالمدارس ويرتبط بكفاءة التعليم وتوافر المدارس الجيدة القادرة على تحقيق تطلعات التلاميذ وأسرهم، تشير المؤشرات الدالة على حالة المدارس الى تدهور نوعية البيئة المدرسية، اذ يوجد نقص كبير في الأبنية المدرسية، وظاهرة الازدواج المدرسي أي اشغال مدرستين لبنانية واحدة، فضلاً عن اكتظاظ الطلبة، اذ يبلغ العجز في الأبنية المدرسية 6484 مدرسة، ويمكن ان يرتفع هذا العدد الى 8147 مدرسة عند إضافة الأبنية المتضررة. فيما تبلغ معدلات طالباً / صفاً 37 و41 و37 طالب/ صف في المدارس الابتدائية والمتوسطة والاعدادية (وزارة التخطيط، 2018-2022: 216)

بحسب نتائج مسح رصد وتقويم الفقر في العراق لعام 2018 فان حوالي 87% من الافراد ممن تزيد أعمارهم عن 10 أعوام يجيدون القراءة والكتابة، وترتفع النسبة بين الذكور الى 91.9% مقابل 82.1% بالنسبة للإناث. فيما قدر المسح متعدد المؤشرات أن نسبة النساء بعمر 15-49 عاما اللاتي يلمن بالقراءة والكتابة يبلغ 69.0%. يعد معدل إكمال التعليم الابتدائي والذي يشير الى عدد الأطفال الناجحين من الصف السادس الابتدائي الى عدد السكان في الفئة العمرية المناسبة لإكمال المرحلة، منخفضاً في العراق بالمقارنة مع بقية البلدان النامية اذ يبلغ هذا المعدل 75.7% بحسب نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات لعام

2018(وزارة التخطيط،2018: 27) على الرغم أن هذا المؤشر كان من بين مؤشرات اهداف الالفية، والذي كان بالإمكان تحقيق تقدم أفضل مما هو متحقق، يبلغ معدل الالتحاق الصافي في سن التمدرس للمرحلة الابتدائية 11 6 عاما) 94.0% في العام الدراسي 2017 2018، وينخفض الى 55.0% للمرحلة المتوسطة التي تقع ضمن الفئة العمرية (12-14 عاما)، والى 28.0% للمرحلة الإعدادية الفئة العمرية 15-17 عاما)(الجهاز المركزي الاحصائي، مقال الالكتروني)

لم يحقق العراق القدرة الكاملة على احداث التحول المنشود في مجال التعليم على الرغم ما يشهده من زيادة في معدل الالتحاق بالمدارس، ويعاني العراق من اتباع اساليب التعليم المتأخرة نوعا ما والاساليب القديمة، وكذلك انعدام المساواة في فرص التعليم. وهو أمر ناجم بشكل رئيس عن تدهور في البنى التحتية التعليمية التي تحد من المؤهلات التي يمكن إن يحقق العراق تقدما بها (وزارة التخطيط،2019: 39)

المساواة بين الجنسين

إن المساواة بين الجنسين هي واحدة من عوامل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقد أكد الدستور العراقي والوثائق الوطنية التنموية على مبدأ القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين، وقد أولى العراق اهتماما خاصاً بقضايا العنف ضد المرأة، شرع في عام 2012 قانون مكافحة لإتجار بالبشر رقم 38 تنفيذا للالتزامات العراق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود البروتكول الملحق الخاص بمكافحة الإتجار بالبشر ولاسيما النساء الأطفال وكما أقرت الحكومة عام 2013 الاستراتيجية الوطنية الأولى لمناهضة العنف ضد المرأة، وفي عام 2018 أصدرت الاستراتيجية الوطنية الثانية (وزارة التخطيط ، 2018: 6)

وما يزال العنف ضد النساء من المشكلات التي تعاني منها المرأة العراقية وقد سجلت لدى وزارة الداخلية عدد من حالات الإبلاغ عن أشكال مختلفة من العنف التي تتعرض لها الفتيات والنساء من دخل الأسرة وخارجها، ويظهر الجدول الاتي ضحايا النساء المقتولات والتي تلتزم وضع حلول عاجلة للحد من هذه الانتهاكات ضد المرأة العراقية في محافظات العراق عدا إقليم كردستان، على الرغم من تشير انخفاضها (وزارة الداخلية، مقال الالكتروني)

الجدول (4) يوضح الجرائم ضد النساء والفتيات

نوع الجريمة	2016	2017	التفاصيل
القتل العمد	53	42	أناث دون سن 18 سنة
القتل العمد غسلاً للعار	3	3	
ضحايا الاتجار بالبشر	2	2	
القتل العمد	332	296	أناث بعمر 18 سنة فأكثر
القتل العمد غسلاً للعار	33	29	
ضحايا الاتجار بالبشر	13	19	

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، التنمية المستدامة نحو تمكين أفضل للنساء والفتيات بغداد 2018، ص 19

ما يزال الزواج المبكر منتشراً بين النساء خاصة، إذ تبلغ نسبة النساء اللاتي تزوجن بعمر 18 سنة فأقل 27.9% امرأة، و 7.2% بعمر 18 سنة فأكثر، وترتفع النسبة مع زيادة فقر الأسرة، إذ تبلغ 30% في الفئتين الأفقر من السكان، بينما تبلغ أدنى معدلاتها في الفئة السكانية الاغنى (19%) بحسب المسح متعدد المؤشرات لعام 2018 (وزارة التخطيط، 2018: 3) فضلاً عن نسبة البنات الى الاولاد في مستويات التعليم بعيدة عن المساواة، على الرغم من تحسنها من 94% في التعليم الابتدائي عام 2011 الى 98% عام 2016 ومن 85% في التعليم الثانوي الى 93% للعامين على التوالي، وفي التعليم الجامعي من 81% الى 92% بين عامين 2011-2015 (وزارة التخطيط، 2017: 792).

الاستنتاجات:

- 1- يُساهم الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة من خلال خلق فرص عمل جديدة، تحسين الصحة العامة، مكافحة تغيير المناخ.. الخ.
- 2- يواجه تطبيق الاقتصاد الأخضر عددًا من التحديات، منها ارتفاع التكاليف الأولية حيث تتطلب الاستثمارات في تقنيات الطاقة المتجددة والبنى التحتية الخضراء تكاليف أولية عالية
- 3- ونقص الوعي لا يزال هناك نقص في الوعي بفوائد الاقتصاد الأخضر بين عامة الناس وصانعي السياسات والسياسات الحكومية غير الداعمة.

4- يُمكن للقطاع الخاص أن يُساهم في الاقتصاد الأخضر من خلال الاستثمار في تقنيات الطاقة المتجددة والبنى التحتية الخضراء وتطوير منتجات وخدمات صديقة للبيئة.

5- تُلعب الحكومات دورًا رئيسيًا في دعم الاقتصاد الأخضر من خلال وضع السياسات والمُحفزات اللازمة، مثل الإعفاءات الضريبية والتمويلات.

التوصيات:

1- يجب على الحكومات وضع استراتيجية وطنية شاملة تحدد الأهداف والغايات المرجوة من التحول إلى الاقتصاد الأخضر، وتُحدد الخطوات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.

2- يجب على الحكومات تقديم الدعم المالي والفني للقطاع الخاص لتشجيعه على الاستثمار في مشاريع الاقتصاد الأخضر.

3- يجب على الحكومات تشجيع استخدام المركبات الكهربائية من خلال تقديم حوافز للمستهلكين والشركات.

4- يجب على الحكومات الاستثمار في مشاريع إعادة التدوير وتحويل النفايات إلى طاقة.

5- يجب على الحكومات دعم البحث والتطوير في مجال تقنيات الطاقة المتجددة لخفض تكاليفها وتحسين كفاءتها.

6- يجب على منظمات المجتمع المدني نشر الوعي بأهمية الاقتصاد الأخضر بين عامة الناس من خلال حملات التوعية والبرامج التعليمية.

المصادر

- 2- أبو السعد، ساندي صبري، مارينا عبد المسيح، منى حسين، نانسي ناجي، وميرنا عبد المسيح، (2017)، الاقتصاد الأخضر وأثره على التنمية المستدامة في ضوء تجارب بعض الدول، دراسة حالة مصر تم الاسترداد من المركز الديمقراطي العربي: <http://democraticac.de/?p=47167>
- 3- ابو النصر ومحمد، مدحت وياسمين مدحت، (2017)، التنمية المستدامة مفهومها ابعادها مؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة.
- 4- الوعلان، حسام، (٢٠١٧)، الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في فلسطين استراتيجيات مقترحة"، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الازهر غزة، فلسطين.
- 5- الاسكوا، التقرير العربي للتنمية المستدامة (2020).
- 6- بدران احمد جابر، (2014)، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، سلسلة ككتب اقتصادية جامعية، القاهرة.
- 7- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، (٢٠١١)، نحو اقتصاد أخر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر مرجع لواضعي السياسات"، الامم المتحدة.
- 8- البريدي، عبد الله بن عبد الرحمن، (2015)، التنمية المستدامة، مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية الرياض.
- 9- نجاتي، حسام الدين، (٢٠١٤)، "الاقتصاد الأخضر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ٢٥١، معهد التخطيط القومي، مصر.
- 10- جمهورية العراق، وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، (2017)، المجموعة الإحصائية السنوية 2017.
- 11- جمهورية العراق، وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، (2018)، التنمية المستدامة نحو تمكين أفضل للنساء والفتيات، بغداد.

- 12-جمهورية العراق، وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، وآخرون، (2018)، المسح العنقودي متعدد المؤشرات لعام 2018.
- 13-جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، (2018)، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق، بغداد.
- 14-سماقه ئي، أيوب أنور احمد، (2006)، البيئة والتنمية المستدامة، تحليل العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة مع إشارة خاصة لحالة محافظة أربيل، مكتب التفسير لنشر والإعلان العراق، أربيل.
- 15-الغزاي، فلاح جمال معروف، (2016)، التنمية المستدامة والتخطيط المكاني دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- 16-العلوان، علاء الدين، (2019)، الوضع الصحي في العراق: التحديات وأولويات العمل وزارة الصحة والبيئة، بغداد.
- 17-الكواز، أحمد، (٢٠١٤)، الاقتصاد الأخضر والبلدان العربية"، سلسلة جسر التنمية، العدد الثامن والمائة عشر، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- 18-اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، (2021)، التقرير الوطني الثاني للمتحقق من اهداف التنمية المستدامة 2021، وزارة التخطيط العراقية.
- 19-المالكي، عبد الله بن محمد (٢٠١٧)، " التحول نحو الاقتصاد الأخضر: تجارب دولية"، المجلة العربية للإدارة، المجلد ٣٧، العدد ٤.
- 20-مسعودة، رداص ويمينة عاتي، (٢٠١٩)، " الاقتصاد الأخضر مسار لتحقيق التنمية المستدامة مع اشارة للجزائر: الفرص والتحديات"، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد ٢، العدد ٢.
- 21-منندى العراق للتنمية المستدامة: <https://iqforum.mop.gov.iq/2021/10/13>
- 22-موقع الجهاز الاحصائي: <http://www.cosit.gov.iq/ar/2013-02-25-07-3931>
- 23-موقع وزارة الداخليــــــــــــــــة العراقيــــــــــــــــة
(<https://moi.gov.iq/index.php?name=Pages&op=page&pid=111>)
- 24-وزارة التخطيط، (2019)، التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة في العراق الامم المتحدة، نيويورك.
- 25-وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية جمهورية العراق (2018-2022).

المصادر الأجنبية:

1-UNEP, (2011), "Towards a Green Economy: Pathways to Sustainable Development and Poverty Eradication", united nation, united nation Bank, Bangkok.environment program

2-UNESCAP, (2012), Green Growth, Resources and Resilience, Environmental Sustainability in Asia and the Pacific, The Asian Development

3-Valmik, Litton Chandra and Shah Gaffar Hossain (2014)· "Agreen Economy in the Context of Sustainable Development and Poverty Eradication: What are the Implications for Bangladesh?", Journal of Economics and Sustainable Development, Vol.5, No.3